الخلاف بين النحويين في المفعول له

(دراسة وصفية تحليلية)

حسن إبراهيم اشتيوي- جامعة مصراتة – ليبيا
h.eshtaiwi@edu.misuratau.edu.ly

مُلَّخصُ:
يتناول هذا البحث الخلاف بين النحويين في المفعول له، في خمسة جوانب، وهي: الخلاف في شروطه، والخلاف في ناصبه، والخلاف في تعريفه عند دخول (أل) عليه، أو إضافته إلى معرفة، والخلاف في إقامته مقام الفاعل عند حذفه، والخلاف في تقديمه على عامله.

كلمات افتتاحية: المفعول له، الخلاف بين النحويين، تحليل، وصف.

المقدمة

اللغة العربية هي مفتاح العلوم، أكرمها الله بقرآنه، فكانت هي لسانه المبين، ووعاه المتين، فارتقى شأنها بين اللغات، ونالت أعلى المكرمات، وكان أهلها عند نزول القرآن، من أفصح الناس لسانا، وأجزلهم بلاغة، فجاء القرآن متحديا لهم، فلم يستطيعوا الإتيان بمثله، ولا بعشر سور، ولا بسورة من مثله، فهو كلام الله العظيم، ومعجزة رسوله الكريم. وعندما تغيرت أحوال العرب، وفشا فيهم اللحن، كان لزاما عليهم وضع قواعد تحدد النطق السليم، وترشدهم إلى الطريق المستقيم، فظهر علم النحو، وانتشر، وتشعبت فروعه، وبرز الخلاف في بعض مسائله، وكان حري بنا أنَّ نتعرف على هذا الخلاف، ومن هذا الخلاف: الخلاف في المفعولات، فأردنا أن نكتب بحثا في جانب من جوانبه، وسمته بـ (الخلاف بين النحويين في المفعول له (دراسة وصفية تحليلية)، وقسمته إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مطالب، المطلب الأول: الخلاف في شروط المفعول له، المطلب الثاني: الخلاف في ناصب المفعول له، المطلب الثالث: الخلاف في تعريف المفعول له عند دخول (أل)عليه أو إضافته إلى معرفة، المطلب الرابع: الخلاف في إقامة المفعول له مقام الفاعل عند حذفه، المطلب الخامس: الخلاف في تقديم المفعول له على عامله، ثم تعقب هذه المطالب خاتمة، تتلوها قائمة بالمصادر التي اعتمدنا عليها في كتابة البحث.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

نودُّ قبل أن نعرض الخلاف بين النحويين في المفعول له، أن نعَرِّفَ الخلاف لغة واصطلاحا، ثم نعَرِّفَ المفعول له، فأقول:

أولا: الخلاف لغة واصطلاحاً

الخلاف لغة: الخلاف بالكسر معناه: المخالفة، وهما مصدران للفعل خالف[1]، تقول: خالفته مُخَالَفَةً وخِلَافًا[2]، ومنه قوله تعالى: (فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ)[3]، أي مخالفة رسول الله ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ. ويقال تخالف القوم إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.[4] والاختلاف: افتعال من الخلاف، ويعني التضاد، وعدم الاتفاق.[5]

والخلاف اصطلاحا: هو "منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل"[6]. واستعمال لفظ الخلاف النحوي في معان، منها:

ـــ بمعنى المخالفة، فيقال مثلا: وقع خلاف في مسألة معينة، بين هذا المذهب وذاك، أو بين هذا النحوي وذاك، أي وقع بينهما تضاد في هذه المسألة.[7]

ـــ بمعنى المعارضة الفردية لحكم عام، نحو: "وَلاَ يَلِي العَامِلَ" أي: كان وأخواتها "مَعْمُولُ الخَبَرْ" مطلقا عند جمهور البصريين، سواء تقدم الخبر على الاسم، نحو: "كان طعامك آكلا زيد"، خلافا لابن السراج، والفارسي، ، وابن عصفور، أم لم يتقدم، نحو: "كان طعامك زيد آكلا"[8].

ثانيا: تعريف المفعول له

قال الزمخشري (ت 538 ه)[9]: "هو علة الإقدام على الفعل. وهو جواب لِمَهْ. وذلك قولك فعلت كذا مخافة الشر وادخار فلان، وضربته تأديباً له، وقعدت عن الحرب جبناً"[10]

وجاء في تعريفه: هو المصدر الفضلة المعلِّل لحدث، ويسمى أيضا المفعول لأجله، والمفعول من أجله[11]، نحو قوله تعالى:(يجْعَلُونَ أَصَابِعهم فِي آذانهم من

---

(1) انظر: الجوهري 4 / 1357.
(2) انظر: الفيومي 179/1.
(3) التوبة: 81 .
(4) انظر: الفيومي 179/1.
(5) انظر: المناوي ص 41.
(6) الجرجاني ص 106.
(7) انظر: اللبدي ص 77.
(8) الأشموني 116/1.
(9) انظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة 279/2.
(10) الزمخشري ص 60.
(11) انظر: ابن هشام: شرح شذور الذهب ص 122.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

الصَّوَاعِق حذر الْمَوْت)[12] فالحذر مصدر منصوب على الْمَفْعُول لَهُ وَالْمعْنَى لأجل حذر الْمَوْت[13]. وقد وضع بعض النحاة شروطا للمفعول له[14]، الأول: أن يصلح جوابا لـ (لِمَ)، الثاني: أن يكون مصدرا، نحو:(حذر) كما في الآية السابقة، أو نحو: (تأديبا) في قولك: ضربت ابني تأديبا، الثالث: أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه، نحو: زرنك خوفا، أي: الذي حملني على زيارتك الخوفُ، أو يصح جعله مبتدأ، نحو: الخوف أزارني إيَّاك، الرابع: أن يصح تقديره باللام، ففي نحو: خرجت طمعا، أي: للطمع؛ لأنَّ اللام للتعليل، والخامس: أن يكون العامل فيه غير لفظه، فلا يجوز في نحو: زرتك زيارة، أن تجعل (زيارة) مفعولا له؛ لأنَّ المصدر هو الفعل في المعنى، والشيء لا يكون علة لوجود نفسه.[15] واشترط بعض النحاة أن يكون قلبيا" ومعنى كونه قَلبيّاً ألا يكون دالاً على عمل من أعمال الجوارح كاليد واللسان مثل "فراءة" و"ضرب" فلا يجوز عندهم (جئتك قراءةً للعلم)، ولا (قَتْلاً للكافر)[16]، واشترط بعضهم اتحاده بالمعلَّل به وقتا"، بأن يكون وقت الفعل المعلَّل؛ بفتح اللام الأولى؛ والمصدر المعلِّل؛ بكسرها واحدًا، واشترط بعض النحاة اتحاده بالمعلَّل به فاعلا"، بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا.[17]

المطلب الأول

الخلاف في شروط المفعول له

أولاـ الخلاف في كونه مصدرا:

اشترط جمهور النحويين في المفعول له: المصدرية[18]، قال ابن السَّراج (ت 316 ه)[19]: "اعلم أنَّ المفعول له لا يكون إلا مصدرا"[20]، وعلل النحويون ذلك؛ بأنَّ "النصب يشعر بالعلِّية، والذوات لا تكون علا للأفعال غالبا؛ لأنَّ العلل

---

[12] البقرة: 19.

[13] انظر: ابن يعيش 53/2.

[14] العكبري: المتبع 329/1.

[15] انظر: الأزهري: التصريح 511/1.

[16] الصائغ 362/1.

[17] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 198/2.

[18] انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 330/2، الأندلسي: ارتشاف الضرب 1383/3، الأندلسي: التذييل والتكميل 232/7، ابن هشام: أوضح المسالك 225/2، الأزهري: التصريح 509/1، الأشموني 216/1، ناظر الجيش 1887/4، الصبان 180/2.

[19] انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 108.

[20] ابن السراج 206/1.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

أحداث، والمصدر اسم للحدث"[21]، ولذلك لا يجوز عند جمهور النحاة: جئتك للسمن، أو للبن، أو للعسل؛ لأنَّها أسماء عين وليست مصادر[22]، وذهب يونس بن حبيب (ت 182 ه)[23] إلى جواز مجيئه من غير المصدر، واستدل بقول العرب: "أمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبيدٍ"[24]، بالنّصب، بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، فهو يرى: أنّ العبيد مفعول له، مع كونه غير مصدر[25]. وقد أنكره سيبويه (ت 180 ه)،[26] فقال: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سَواءً. وهو قليل خبيث "[27]. وقدره الزّجّاج (ت311 ه)،[28]: بالتّملّك؛ ليصير إلى معنى المصدر، كأنّه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملّك العبيد[29]. والمصدر قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وقد اجتمعتا في قول العجاج: (الرجز).

يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ
مَخافةً وزَعَلَ المَحْبورِ
والهَوْلَ مِنْ تَهَوُّلِ الهَبُّورِ

يصف الشاعر ثور الوحش: بأنَّه يركب كل عاقر، والعاقر: الرمل العظيم الذي لا ينبت[30]، والجمهور: الرمل العظيم أيضا[31]، والزعل: النشاط[32]، أي: يركب خوفًا ونشاطًا، والمحبور: المسرور[33]، والهبور: فجمع بين النّكرة وهي قوله: (مَخافةً)، والمعرّف بالإضافة، وهو قوله: (زَعَلَ المَحْبورِ)، والمعرّف باللاّم وهو قوله: (الهَوْلَ)،

---

[21] الأزهري: التصريح509/1.
[22] انظر: الأزهري: التصريح 509/1.
[23] انظر ترجمته في: ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 47.
[24] انظر: سيبويه 389/1، ابن مالك: شرح التسهيل 330/2، الأندلسي: ارتشاف الضرب 1383/3، الأندلسي: التذييل 232/7، ابن هشام: أوضح المسالك 225/2، ابن عقيل: المساعد 486/1، ناظر الجيش 1887/4، الأزهري: التصريح 509/1، السيوطي: الهمع 131/3، الأشموني 216/1، الخضري 393/1.
[25] انظر: الأندلسي: ارتشاف الضرب 1383/3.
[26] انظر ترجمته في: ابن الأنباري: نزهة الألباء ص 54.
[27] سيبويه 389/1.
[28] انظر ترجمته عند الفيروزآبادي ص 59.
[29] انظر: الصائغ 362/1.
[30] انظر: الزبيدي: مادة (عقر) 101/13.
[31] انظر: الفيومي 107/1.
[32] انظر: الأزهري: تهذيب اللغة، مادة (زعل) 82/2.
[33] انظر: عبد الحميد عمر 434/1.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

ونصبها على المفعول له.[34] ويرى جمهور النحويين أنَّ فاقد المصدرية يجب جره بحرف الجر،[35] كما في قوله تعالى: (وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)[36]،والشاهد فيها: مجيء "الأنام" علة الوضع، ولكنها ليست مصدرا، فجُرَّت باللام[37].

ثانيا: الخلاف في كونه قلبيا

وهذا الشرط قال به ابن الخباز(ت 639 ه)[38] والرُّندي (ت 746 ه)[39] حيث اشتراطا أن يكون المفعول له من أفعال النفس الباطنة، كالرغبة والخشية[40]، كقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ)[41]، فإذا فقد هذا الشرط جُرَّ بحرف الجر، كقوله تعالى: (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)[42]، "فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم؛ لأنَّه من أفعال اللسان، ولا قتلًا للكافر؛ لأنَّه من أفعال اليد، ويجوز: جئتك إرادة قراءة العلم، أو ابتغاء قتل الكافر.[43] وأجاز أبو علي الفارسي(ت 377 ه)،[44]: جئتك ضرب زيد، أي: لتضرب زيدا[45]، أو لضرب زيدٍ، والضرب من فعل الجوارح.[46]

ثالثا: الخلاف في اتحاده مع عامله في الوقت

اشترط الأعلم الشنتمري (ت 446 ه)،[47] والمتأخرون من النحاة، كالشلوبين (645 ه)،[48] وابن الضائع (ت 680 ه)،[49] مشاركة المفعول له لفعله في

---

[34] انظر: الشنتمري ص 229، والبغدادي: الخزانة 3 / 114.
[35] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 226، ابن قيم الجوزية 1 / 366، الأشموني 1 / 81، الصبان 2 / 182.
[36] الرحمن: 10.
[37] انظر: الأزهري: التصريح 1 /512، الخضري 1 / 393.
[38] انظر ترجمته في: الزركلي 1 / 117.
[39] انظر ترجمته في: كحالة: معجم المؤلفين 3 / 302.
[40] انظر رأي ابن الخباز في: ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 225، الأزهري 1 / 510، النجار 2 /149. وانظر رأي الرندي في: الشاطبي 3 / 277، و الأزهري: التصريح 1 / 510.
[41] الإسراء: 31.
[42] الأنعام: 151.
[43] انظر: الأزهري: التصريح 1 / 510.
[44] انظر ترجمته في: السيوطي: بغية العاة 1 / 496.
[45] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 225، الأزهري: التصريح 1 / 510، الأشموني 1 / 216، الصبان 2 / 180، النجار 2 /143.
[46] الأندلسي: ارتشاف الضرب 3 / 1383.
[47] انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 322 .

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

الوقت،[50] فلا يجوز عندهم: تأهبت اليوم السفر غدا؛ لأنَّ زمن التأهب غير زمن السفر[51]. ويشاركه في الوقت ظاهرا، أي: ملفوظا به، نحو: ضربت ابني تأديبا، فالحدث هنا ملفوظ به، وقد يكون مقدرا،[52] كما في الحديث: " قَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا عَمْرُو أَحَدَبًا عَلَى قَوْمِكَ أَوْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ"[53]، فالحدث هنا مقدر، أي: أجئت حدبا؟ والحدب معناه: العطف والحنو.[54] وإذا فقد شرط الاتحاد في الوقت جر المفعول له بحرف الجر، كقول امرئ القيس: (الطويل)

فجئتُ وقد نَضَتْ لنومٍ ثيابَها لدى السِّتْرِ إلا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[55]

"نضت" بتخفيف الضاد المعجمة من النضو، بمعنى خلعت[56]، و"المتفضل": هو الذي يبقى في ثوب واحد[57].والمعنى: جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم، ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به[58]. والشاهد في البيت: أنَّه جرَّ كلمة (نوم) باللام، فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكنَّ وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام.[59] أمَّا المتقدمون من النحويين فلم يشرطوا الاتحاد في الوقت بين المفعول له وعامله؛ ولذلك جاز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك[60].

رابعا: الخلاف في اتحاده مع عامله في الفاعل

ذهب الأعلم الشنتمري، وغيره من النحويين المتأخرين، إلى اشتراط أن يتحد المفعول له مع عامله في الفاعل، فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب "فلا يجوز:

---

(48) انظر ترجمته في: الزركلي 5 / 82.
(49) انظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة 2 /204.
(50) انظر: الأندلسي: ارتشاف الضرب 3 / 1383، ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 226، النجار 2 / 144، الأزهري: التصريح 1 / 510.
(51) انظر: الأندلسي: ارتشاف الضرب 3 / 1383، الأزهري: التصريح 1 / 510.
(52) الأندلسي: التذييل 7 / 234.
(53) ابن حنبل، ط الرسالة 39 / 42 – 23634.
(54) الوسيط 1 / 159.
(55) القيس: الديوان ص 204، والبيت من شواهد: ابن مالك: شرح التسهيل 2 / 196، الأندلسي: ارتشاف الضرب 3 / 1385، الأندلسي: التذييل 7 / 238، ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 226.
(56) انظر: ابن فارس 5 / 436، مادة (نضا).
(57) انظر: الزبيدي 30 / 178، مادة (فضل).
(58) انظر: القيس: الديوان ص 205.
(59) انظر: الأزهري: التصريح 1 / 512.
(60) انظر: الأندلسي: التذييل 7 / 238.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

جئتك محبتك إياي"؛ لأن فاعل "المجيء" المتكلم، وفاعل "المحبة" المخاطب"[61]، ويجب ــ عندهم ــ في حالة اختلاف المفعول له مع عامله في الفاعل جر المفعول له، كقول أبي صخر الهذلي: (الطويل)

وإنِّي لَتَعروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ الْعُصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[62]

تَعْروني: تَغشاني[63]، والشاهد في البيت: أنَّه جرَّ (ذكراك)؛ لاخْتِلافِ الفاعل في: "تَعْروني، وذِكْراك" ففاعلُ تعروني: "الهَزة، وفاعل: "لذكراك" المتكلم ؛ لأن المعنى لذكري إياك، فلذلك جر باللام[64].

وهذا الشرط لم يشترطه سيبويه وغيره من المتقدمين[65]، كما أجاز ابن خروف(ت 609 ه)،[66] وهو من المتأخرين النصب مع اختلاف الفاعل[67] محتجا بنحو قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا)[68]؛ لأنَّه يرى: أنَّ فاعل "الإراءة" هو الله تعالى، وفاعل "الخوف" و"الطمع" المخاطبون، ويرى ابن مالك(ت 672 ه)،[69] أنَّ فاعلهما واحد؛ لأنَّ معنى يريكم يجعلكم ترون، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع[70]، وقيل: هو على حذف مضاف، أي: إراءة الخوف والطمع. وجوَّز الزمخشري أن يكون الخوف والطمع حالين، أو على تقدير: حذف مضاف، فقال: " (خَوْفاً وَطَمَعاً)لا يصح أن يكونا مفعولا لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف، أي: إرادة خوف وطمع. أو على معنى إخافة و إ طماعاً. ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق، كأنه في نفسه خوف وطمع. أو على: ذا خوف وذا طمع. أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين"[71]. وقد يكون الفاعل غير واحد في اللفظ لكنه واحد في التقدير، نحو قول النابغة الذُّبْيانيّ: (من الطويل)

---

[61] الأزهري: التصريح 1 / 511.
[62] الذبياني: الديوان ص 69 – 70، وهو من شواهد: الأندلسي: التذييل 7 / 239، ناظر الجيش 4/ 1880، الأزهري: التصريح 1 / 512.
[63] الزبيدي 39 / 24.
[64] انظر: الأزهري: التصريح 1 / 513.
[65] انظر: السيوطي: الهمع 2 / 98.
[66] انظر ترجمته في الفيروزآبادي ص 214.
[67] انظر: الأندلسي: ارتشاف الضرب 3 / 1383، ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 226، الشاطبي 3 / 273 ، الأزهري: التصريح1 / 511، الصبان 2 / 181.
[68] الرعد: 12.
[69] انظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة 1 / 130.
[70] انظر: ابن مالك: شرح التسهيل 2 / 197.
[71] الزمخشري 3 / 338-339.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

وحَلَّتْ بُيوتِي فى يَفاعٍ ممنّعٍ ... يُخالُ به راعِى الحَمولِة طائِرَا
حِذاراً على أَنْ لا تُنالَ مَقادَتِى ... ولا نِسْوتى حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا

اليفاع: المرتفع من الأرض[72]. والحمولة: الركائب[73]، يقول: إني في مكان بعيد عن أن تناله؛ لأنه مرتفع شديد البعد حتى إن الناظر إليه ليظن راعي ركائبنا طائرا .. ضرب هذا مثلا لعزة قومه وامتناعهم على من يريدهم بسوء.[74] والشاهد في البيت: فاعل «حلّت» في الظاهر غير فاعل «حذارا» وهو في التقدير واحد؛ لأن المعنى: وأحللت بيوتي حذارا.[75]

وقد انتفى الشرطان، أي الاتحاد في الوقت والفاعل، في قوله تعالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا)[76]، والدلوك فيه ثلاثةُ أقوالٍ، أشهرُها: أنه الزوالُ، وهو نِصْفُ النهار. والثاني: أنه من الزوال إلى الغروب. والثالث: أنه الغروبُ.[77] فزمنهما مختلف، فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك، وبينهما اختلاف في الفاعل، ففاعل القيام: المخاطب، وفاعل الدلوك: الشمس؛ ولذلك جرَّ المفعول له باللَّام.[78] وذهب ابن هشام (ت 761 ه)،[79] إلى أنَّ اللَّام في قوله تعالى: (لِدُلُوكِ)، بمعنى: (بعد) وليست للتعليل[80] كما انتفى الشرطان: أي الاتحاد في الوقت والفاعل، في قوله تعالى: (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ).[81] فـ"إيلاف" مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بـ"يعبدوا" "أي: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ)[82] لإيلافهم الرحلتين، والحرف" الجار "في هذه الآية واجب عند من اشترط" في نصب المفعول له اتحاد الزمان،[83] والفاعل غير متحد أيضا، فزمن الإيلاف في الحال، وهو سابق زمن الأمر بالعبادة في المستقبل، وكذلك الفاعل غير متحد؛ لأنَّ فاعل الإيلاف هو الله، وفاعل العبادة

---

[72] الزبيدي 22 / 431 (يفع).
[73] الأزهري: تهذيب اللغة 5 / 91.
[74] انظر: شراب 1 / 437.
[75] انظر: ناظر الجيش 4 / 1880.
[76] الإسراء: 78.
[77] السمين الحلبي 7 / 396.
[78] انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 228، والأزهري: التصريح: 1 / 513.
[79] انظر ترجمته في: االزركلي 4 / 147.
[80] انظر: ابن هشام: المغني 3 / 173-174.
[81] قريش: 1.
[82] قريش: 3.
[83] الأزهري: التصريح 1 / 514.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

قريش[84]، وذهب الأخفش (ت 215 ه)،[85] والكسائي (ت 189 ه)،[86] إلى أنَّ "اللام" في "لإيلاف" متعلقة بـ"اعجبوا" مضمرة، أي اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف، وتركهم عبادة رب هذا البيت.[87] وأجاز الزجاج أن تكون اللام متعلقة بقوله تعالى: (فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ)[88] فتكون السورتان سورة واحدة[89]، جاء في التصريح: "ويرجحه أنهما في مصحف (أُبَيّ) سورة واحدة، ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم أو جرأتهم على البيت"[90].

المطلب الثاني:

الخلاف في ناصب المفعول له

ذهب جمهور البصريين، إلى أنَّه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة[91]، وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على أنَّه مفعول مطلق[92]، وناصبه الفعل المقدم عليه؛ لأنَّه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق، مثل: قعدت جلوسا[93]، وذهب الزجاج إلى أنَّ ناصبه فعل مقدر من لفظه، وليس على إسقاط الحرف، ففي نحو: جئتك إكراما، التقدير: جئتك أكرمك إكراما، جاء في معاني القرآن: "وإنما نصب (حَذَرَ الْمَوْتِ)[94]؛ لأنَّه مفعول له، والمعنى: يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنَّما نصبه على تأويل المصدر، كأنَّه قال: يحذرون حذرا"[95].

ويرى ابن مالك أنَّ ما ذهب إليه الزجاج غير صحيح، فقال: "وزعم الزجاج أن المفعول له منصوب نصب نوع المصدر، ولو كان كذلك لم يجز دخول لام الجر عليه، كما لا يدخل على الأنواع نحو: سار الجمَزَى، وعَدا البشَكَى؛ ولأنَّ نوع المصدر يصح أن يضاف إليه كل ويخبر عنه بما هو نوع له، كقولك: كل جَمزَى

---

(84) النجار 2 / 154.
(85) انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 145.
(86) انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 208.
(87) الأندلسي: البحر 8 / 514.
(88) الفيل: 5.
(89) الزجاج 5 / 365.
(90) الأزهري: التصريح 1 / 514.
(91) الصائغ 1 / 361، الأزهري: التصريح 1 / 514.
(92) الأزهري: التصريح 1 / 514.
(93) السابق 1 / 514.
(94) البقرة: 19.
(95) الزجاج 1 / 97.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

سَيْرٌ، ولو فعل ذلك بالتأديب والضرب من قولك ضربته تأديبا لم يصح، فثبت بذلك فساد مذهب الزجاج".[96] الجمزى: السريع[97]، (البشكى) نَاقَة بشكى وَامْرَأَة بشكى الْيَدَيْنِ وَالْعَمَل سريعة خَفِيفَة[98].

المطلب الثالث:

الخلاف في تعريف المفعول له عند دخول(أل) عليه، أو إضافته إلى معرفة

"إذا دخلت (أل) على المفعول له أو أضيف إلى معرفة تعرف بأل أو بالإضافة، هذا عند جمهور النحاة[99]، والمعرّف باللاّم الأكثر فيه الجرّ، كقولك: (جئت للطَّمع في برّك) وقد يُنصب فيقال: (جئتك الطَّمَع)[100].

وإذا وقع المفعول له مضافا جاز نصبُهُ وجرُّه بحرف الجرّ، تقول "تركتُ المنكَرَ خَشيةَ الله، أو لخشيةِ الله، أو من خشيةِ اللهِ"[101]، ومن النصب قولهُ تعالى: (وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ)[102]، الشاهد في الآية (ابْتِغَاءَ) جاءت مفعولا له منصوبا، وهي مضافة، ومنع صاحب المحرر الوجيز أن يكونَ «ابتغاء» مفعولاً له ، قال: «لأنه عَطَفَ عليه» تثبيتاً «، وتثبيتاً لا يَصِحَّ أن يكونَ مفعولاً من أجلِه؛ لأنَّ الإنفاقَ لا يكونُ لأجلِ التثبيتِ،[103] ومن الجرِّ قوله تعالى: (وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)[104]. وذهب الجرمي (ت 225ه)،[105] والرياشي (ت 257 ه)،[106] والمبرد (ت 285 ه)،[107] إلى أنَّ المفعول له لا يكون إلا نكرة[108]؛ لأنَّه كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول له مقترنا بأل، فـ(أل) هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا[109]، وكلام العرب حجة عليهم، من ذلك قول الراجز:

---

(96) ابن مالك: شرح التسهيل 2 / 198.
(97) الزبيدي 15 / 70.
(98) الوسيط 1 / 59.
(99) المرادي: توضيح المقاصد 2 / 656.
(100) الصائغ 1 / 264.
(101) الغلاييني 1 / 47.
(102) البقرة: 265.
(103) ابن عطية 1 / 358، وانظر: السمين الحلبي 2 / 589.
(104) البقرة: 74.
(105) انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 155.
(106) انظر ترجمته في: السيوطي: بغية الوعاة 2 / 27.
(107) انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 286.
(108) انظر: المرادي: توضيح المقاصد 2 / 656.
(109) انظر: ابن عقيل 2 / 189.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ [110]

الشاهد في البيت:(الْجُبْنَ) حيث وقع مفعولا له، ونصبه مع كونه محلى بأل.[111]
ومن ذلك قولُ حاتم الطائي: (من الطويل)

وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الْكريمِ ادِّخارَهُ ... وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئيمِ تَكرُّما[112]

العَوْراءُ: الكلمة القبيحة[113] وادخاره: أي إبقاء عليه أي: إذا جهل عليه الكريم احتمل جهله، وإذا شتمه اللئيم الدنيء أعرض عن شتمه إكراما لنفسه عنه[114].
والشاهد في البيت: قوله "ادخاره" حيث وقع مفعولا له منصوبا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال "لادخاره" لكان سائغا مقبولا، وهو يرد على الجرمي ومن نحا نحوه الذين زعموا أن المفعول له لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وهذه الإضافة محضة، خلافاً للجرمي والرياشي والمبرد؛ إذ ذهبوا إلى أنها غير محضة؛ لأنهم يلتزمون تنكيره قياساً على الحال والتمييز،[115] جاء في شرح ابن عقيل: "وما زعموه من أن إضافة المفعول له لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح".[116]
ويرى جمهور النحاة أنَّ المفعول له، إذا كان نكرة، أي: غير معرف بـ (أل)، ولا بإضافة، وكان مستوفيا للشروط، الأكثر فيه النصب كما في قوله: (تَكَرُّما) في البيت السابق، ونحو: ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيباً ويجوز جره فتقول: ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ.[117]
وذهب الجزولي (ت 607 ه)،[118] إلى أنَّ المفعول له إذا كان نكرة لا يجوز فيه إلا النصب، ولا يجوز جره،[119] وكلام العرب حجة عليه، من ذلك قول الراجز:

مَنْ أمَّكُمْ لرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ
ومَن تَكُونُوا نَاصِريهِ يَنْتَصِرْ[120]

والشاهد في البيت قوله: "لرَغْبَةٍ" مفعول له وهو مجرد من "أل" وجاء مجرورًا، وفيه رد على الجزولي في منعه.[121]

---

[110] من شواهد: الأندلسي: التذييل 7 / 244، الأزهري: التصريح 1 / 513.
[111] انظر: ابن عقيل 2 / 188.
[112] انظر: الطائي: الديوان ص 81، العيني 3 / 1060.
[113] انظر: الجوهري 2 / 760.
[114] انظر: شُرَّاب 3 / 87.
[115] انظر: الأندلسي: التذييل 7 / 246.
[116] ابن عقيل 2 / 190.
[117] انظر: السابق 2 / 190.
[118] انظر: ترجمته في: القفطي: انباه الرواة 2 / 378، السيوطي: بغية الوعاة 2 / 236.
[119] الجزولي ص 262، المرادي: توضيح المقاصد 2 / 655.
[120] من شواهد: ابن هشام: أوضح المسالك 2 / 202.
[121] انظر: الأزهري: التصريح 1 / 513.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

المطلب الرابع:

الخلاف في (إقامة المفعول له) مقام الفاعل عند حذفه

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ المفعول له لا يجوز إقامته مقام الفاعل عند حذفه[122]، قال ابن السراج: "ولا يجوز أيضًا في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله"،[123] وذهب الأخفش إلى جواز أن يحل المفعول له محل الفاعل عند حذفه، فيجوز في نحو: جاء زيد طمعا في برِّك، أن تقول: "جِيءَ طَمَعٌ في برِّك"،[124] وذكر صاحب اللباب سببين لعدم إقامة المفعول له مقام الفاعل، فقال: "وأمَّا الْمَفْعُول لَهُ فَلَا يُقَام مقَام الْفَاعِل لوَجْهَيْن، أَحدهمَا: أنَّ اللَّام معه مُرَادة، وَالثَّانِي: أنَّه غَرَض الْفَاعِل فَلَو أقيم مقَامه لبطل هَذَا الْمَعْنى"،[125] وقد ضعف صاحب المتبع مذهب الأخفش، فقال: "وهو قول ضعيف؛ لأنَّ المفعول له علة للفعل، فمتى أقمته مقام الفاعل ذهب منه ذلك المعنى؛ لأنَّ الفاعل لا يكون علة للفعل، وليس كذلك إقامة الظرف والمصدر مقام الفاعل؛ لأنَّ الظرف قد جعل مفعولا به على السعة، كقولهم: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ، ومن ذلك قوله تعالى: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)،[126] وكذلك المصدر بخلاف المفعول له؛ لأنَّه إذا أزيل عن معنى اللام بطل الغرض".[127]

المطلب الخامس:

الخلاف في تقديم المفعول له على عامله

يجوز عند طائفة من النحويين تقديم المفعول له على عامله الفعل أو الجاري مجراه[128]، إن لم يكن فيه مانع،[129] وهو جائز سواء كان منصوبا، أو مجرورا[130] وما تلزم فيه اللام يقوى فيه اللزوم في التقديم لضعف العامل، وأما ما تحذف منه فيقوى ذكر اللام عند التقديم، فتقول: للطمع جئتك، ويجوز تركها. ومنه تقديمه مع أما، نحو: أما تأديبا فأنا أضربك.[131] وذهب ثعلب (ت 291 ه)[132]،

---

[122] انظر: العكبري: المتبع 1 / 330- 331، ابن يعيش 7 / 72.
[123] ابن السراج 1 / 208.
[124] انظر: العكبري: المتبع 1 / 331.
[125] العكبري: اللباب 1 / 163.
[126] سبأ: 33.
[127] العكبري: المتبع 1 / 331.
[128] انظر: الأندلسي : ارتشاف الضرب 3 / 1388، المرادي: توضيح المقاصد 2 / 656.
[129] انظر: الأندلسي: التذييل 7 / 246، الأزهري: تمرين ص 49.
[130] انظر: المرادي: توضيح المقاصد 2 / 656.
[131] انظر: الأندلسي: التذييل 7 / 246.
[132] انظر ترجمته في: الفيروزآبادي ص 86.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

وجماعة من النحويين إلى عدم جواز تقديم المفعول لـه على عاملـه[133]، والسماع عن العرب حجة عليهم[134]، من ذلك قول جحدر بن مالك: (من الوافر)

فَمَا جَزَعاً وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي ... وَلَا حِرْصاً عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي[135]

الشاهد في البيت: كلمة "جزعاً" وقعت مفعولا له مقدما على عاملـه وهو "أبكـي"، والأصل: فما أبكي جزعًا.[136]

وقول الكميت: (من الطويل)

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ[137]

البيض من النساء: جمع بيضاء، والشاهد في البيت: (شَوْقاً) وقعت مفعولا له مقدما على عامله: (أَطْرَبُ)، وفيه ردٌّ على ثعلب ومن نحا نحوه في قولهم: إنَّ المفعول له لا يتقدم على عامله.[138]

الخاتمة

ـ أغلب الخلافات في المفعول لـه كانت بين جمهور النحويين، ونحوي آخر أو أكثر، ففي الخلاف في كون المفعول لـه مصدرا، كان الخلاف بين الجمهور، ويونس بن حبيب، وفي اشتراط اتحاده مع عامله في الفاعل، كان الخلاف بين المتقدمين من النحاة، وبين الأعلم الشنتمري، وفي جواز جر المفعول لـه النكرة المستوفي للشروط، وقع الخلاف بين جمهور النحاة، والجزولي، وفي إقامة المفعول لـه مقام الفاعل عند حذفه، وقع الخلاف بين جمهور النحاة، والأخفش، وفي تعريف المفعول له عند دخول (أل) عليه أو إضافته إلى معرفة، وقع الخلاف بين جمهور النحاة، وبين الجرمي، والرياشي، والمبرد، كما كان الخلاف بين المتقدمين وبين الأعلم الشنتمري وابن الضائع في شرط اتحاد المفعول له مع عامله في الوقت.

ـ هناك خلافات أخرى في المفعول لـه وقعت بين طائفة وطائفة أخرى، فقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب المفعول لـه، كما وقع الخلاف بين طائفة من النحاة، وطائفة أخرى منهم ثعلب، في مسألة تقدم المفعول له على عامله.

ـ ومن هذه الخلافات: الخلاف بين أفراد، ففي مسألة كون المفعول لـه قلبيا، كان بين أبي علي الفارسي الذي لا يرى اشتراط أن يكون المفعول له من أفعال القلوب،

---

(133) انظر: الأندلسي : ارتشاف الضرب 3 / 1388 ، السيوطي: الهمع 2 /101.

(134) انظر: السيوطي: الهمع 2 /101.

(135) الأندلسي: التذييل 7 / 246.

(136) انظر: الشنقيطي: الدرر 1 / 423.

(137) انظر: السيوطي: الهمع 2 / 101، الخضري 1 / 391.

(138) انظر: الأندلسي: التذييل 7 / 246، البغدادي: الخزانة 4 / 316.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

ولذلك صح عنده: جئتك ضرب زيد، بينما يرى ابن الخباز والرندي، اشتراط أن يكون المفعول له من أفعال القلوب.

- اعتمدت الأدلة في الغالب على السماع، مع وجود بعض الأدلة القياسية.
- الخلافات مجال للبحث، والكتابة، وترجيح الأقوى حجة على غيره

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم الكوفي.
- الأزهري، خالد (ت 905 هـ)، شرح التصريح، تح: محمد باسل دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1421ه/2000م.
- الأزهري: زين الدين، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب: إعراب ألفية ابن مالك، المطبعة الشرقية، ط1، 1317 ه.
- الأزهري: أبو منصور محمد (ت370 ه)، تهذيب اللغة، تح: محمد النجار، الدار المصرية، ط 1384م.
- الأشموني: علي بن محمد (ت900 ه)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1375ه/1955م.
- الأنباري: عبد الرحمن (ت: 577ه)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1405ه/1985م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت 745 ه)، ارتشاف الضرب من كلام العرب، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418ه/1998م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت 745 ه)، التذييل والتكميل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1420ه/2000م.
- الأندلسي: أبو حيان (ت745ه)، تفسير البحر المحيط ، تح: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413ه/1993م.
- البغدادي: عبد القادر (ت1093 ه)، خزانة الأدب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط4، 1418ه/1997م.
- الجرجاني: علي بن محمد، كتاب التعريفات، مكتبة لبنان، 1985م.
- الجزولي: أبو موسى (ت 607 ه)، المقدمة الجزولية في النحو، تح: شعبان عبد الوهاب، مطبعة أم القرى.
- الجوهري: إسماعيل (ت 393 ه) الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م.
- ابن حنبل: أحمد (ت 241 ه)، مسند الإمام أحمد، تح: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416ه/1995م.
- الخضري: محمد بن مصطفى (ت1287 ه)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ضبط: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط 1، 1424ه/2003م.
- الذبياني: النابغة، الديوان، تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ط2، 2009م.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

- الزمخشري: أبو القاسم(538 ه)، المفصل، دار الجيل، بيروت ط2.
- ابن السراج: محمد(ت316ه)، الأصول في النحو، تح: الفتلى.
- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف (ت756ه)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- سيبويه: أبو بشر عمرو (ت180 ه)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 ه/1988م.
- السيوطي: جلال الدين (ت 911 ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- الكتاب، المكتبة العصرية، صيدا.
- السيوطي: جلال الدين (ت 911 ه)، همع الهوامع، تح: عبدالسلام هارون وعبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، الكويت.
- الشاطبي: أبو إسحاق إبراهيم (ت790 ه)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبدالرحمن العثيمين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428ه/2007م.
- شُرَّاب: محمد، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1427 ه/2007م.
- الشنتمري: الأعلم، أبو الحجاج (ت 470 ه)،تحصيل عين الذهب من جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1415 ه/1998م.
- الشنقيطي: أحمد (1331 ه)، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 ه/1999م.
- الصائغ، محمد بن الحسن (ت 720 ه)، كتاب اللمحة في شرح الملحة، تح: إبراهيم الصاعدي، ط1، 1424ه.
- الصبَّان: محمد بن علي (1206 ه)، حاشية الصبان، تح: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، مصر.
- الطائي: حاتم، الديوان، دار صادر، بيروت، 1401 ه/1981م.
- عبد الحميد عمر: أحمد مختار (ت: 1424ه)، وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط 1، 1429 ه/2008م.
- ابن عطية: أبو محمد (ت 542 ه)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422 ه.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

- ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 ه)، شرح ابن عقيل، تح: محمد عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400ه/1980م.
- العكبري: أبو البقاء (ت616 ه)، المتبع في شرح اللمع، تح: عبد الحميد الزوي، جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1994م.
- الغلاييني: مصطفى، (ت 1364 ه)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط 28، 1414 ه/1993م.
- العيني: بدر الدين (ت 855 ه)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تح: علي محمد وآخرين، دار السلام، مصر، ط1، 1431 ه/2010م.
- ابن فارس: أبو الحسين (ت 395 ه)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1979م.
- الفيروزآبادى: مجد الدين (ت 817 ه)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة، ط1، 1421ه/2000م.
- الفيومي: أحمد بن محمد (ت 770 ه) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
- القفطي، أبو الحسن جمال الدين (ت 624 ه) ، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1406 ه/1986م.
- القيس: امرؤ، الديوان وملحقاته بشرح: أبي سعيد السكري (ت275 ه)، تح: أنور عليان ومحمد الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، 1421ه/2000م.
- ابن قيم الجوزية: برهان الدين (ت 767 ه)، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، تح: محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1373ه/1954م.
- كحالة: عمر، معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، ط1، 1414ه/1993م.
- اللبدي: محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان، ط 1، 1405 ه/1985م.
- ابن مالك: محمد بن عبد الله(ت 672 ه)، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، ط1، 1410 ه/1990م.
- المرادي: الحسن بن قاسم (ت 749 ه)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1422ه/2001م.
- المناوي: عبد الرؤوف (ت 1031 ه)، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1410 ه،1990م.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01

- ناظر الجيش: محب الدين (ت 778 ه)، شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تح: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط 1، 1428 ه/2007م.
- النجار: محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مطبعة السعادة، مصر، 1401 ه/1981م.
- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 ه)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 ه)، شرح شذور الذهب، عناية: محمد عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422 ه/2001م.
- ابن هشام: جمال الدين (ت 761 ه)، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف الخطيب، الكويت، ط 1، 1423 ه/2002م.
- الوسيط: معجم، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1425 ه/2004م.

تاريخ الاستلام: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/12/01